



Research Article

ما حُمِلَ على ضرورة زيادة الحروف مع الحروف والجمل في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الرابع الهجري - (دراسة نحوية)

What Led to the Necessity of Adding Letters with Letters and Sentences in the Books of the Meanings of the Qur'an Until the End of the Fourth Century AH - (Grammar study)

Corresponding Author:

Mohamed Hamid Majid Abd

ElBadri; Email:

1310201105@uofallujah.edu.iq

Published 13 March 2023

Publishing services provided
by Knowledge E

© Mohamed Hamid Majid Abd
ElBadri and Abdul Razzaq Ali
Hussein. This article is
distributed under the terms of
the [Creative Commons
Attribution License](#), which
permits unrestricted use and
redistribution provided that the
original author and source are
credited.

Selection and Peer-review
under the responsibility of the
AICHS Conference Committee.

OPEN ACCESS

محمد حميد مجيد عبد البدرى، الأستاذ الدكتور عبد الرزاق علي حسين

جامعة الفلوجة، كلية العلوم الإسلامية

الملخص:

تدور هذه الدراسة حول ما حُمِلَ على ضرورة زيادة الحروف مع الحروف والجمل في كتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الرابع الهجري وهي: (كتاب معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وكتابي (معاني القرآن، وإعراب القرآن) للنحاس)، قام الباحث باستقراء الشواهد الشعرية التي تحمل الضرورات في المسائل النحوية واستخراجها، وعلى الرغم من أن أغلب العلماء قالوا بعدم حمل القرآن على الضرورة إلا أنا نجدهم في تأويلاتهم لآيات الذكر الحكيم قد حملوا أحد الأوجه التي لاتجوز إلا في الضرورة، فإن كان مصطلح الضرورة يُبيح للشاعر الخروج عن القواعد بلا حرج، فهل يمكن اطلاق مصطلح الضرورة على تأويلات العلماء في بعض الأوجه على بعض القراءات؟ وهل أصحاب كتب المعاني ذكروا وجود الضرورة في بعض القراءات؟ وهل اختاروا وجه الضرورة أم رفضوه وأجازوا غيره؟

وهدف هذا البحث الوقوف على مسائل ما حُمِلَ على ضرورة الزيادة في الحروف وبين موقف العلماء منها وحل إشكالية الضرورة في القرآن من خلال ذكر آراء العلماء والوقوف عليها.

وقد احتوى البحث بعد المقدمة على مبحثين، المبحث الأول: التعريف بالضرورة الشعرية، وموقف النحاة من الضرورة في القرآن والقراءات، ومنهج أصحاب كتب المعاني في اللجوء إلى الضرورة في الحروف، والمبحث الثاني: تناولت فيه ثلاث مسائل تخص ضرورة زيادة الحروف مع الحروف والجمل وهي: الأولى: دخول حرف الجرّ على مثله، والثانية: زيادة حرف العطف (الواو)، والثالثة: زيادة (أم)، فأصحاب كتب المعاني في توجيهاتهم لآيات الذكر الحكيم ذكروا أوجهها للتأويل، وحملوا بعضها على الضرورة الشعرية وإن لم يُصرّحوا بذلك أحياناً، ثم بيان رأيهم في الضرورة في القرآن بعد مقدّمة تناولت فيها المسألة النحوية التي تناولها أصحاب كتب المعاني وأذكر فيها آراء العلماء وهل هي عندهم من

الضرورة؟، وقبل ختام المسألة أبيت آراء العلماء المفسرين فيها وهل قالوا بالضرورة في القرآن وردهم على مَنْ قال بها، وبعدها يرجح الباحث أحد الآراء، وخاتمة بأبرز نتائج البحث التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، كتب المعاني، الضرورة الشعرية، التوجيه النحوي، زيادة الحروف.

Mohamed Hamid Majid Abd ElBadri, Prof. Dr. Abdul Razzaq Ali Hussein

College of Islamic Sciences, University of Fallujah

Abstract

This study revolves around what led to the necessity of adding letters with letters and sentences in the books of meanings of the Qur'an until the end of the fourth century AH, which are: (The Book of Meanings of the Qur'an for AlFaraa, Meanings of the Qur'an for Al-Akhfash, Meanings and syntax of the Qur'an for Alzujaj, and the two books (The Meanings and syntax of the Qur'an for Alnahaas). The researcher extrapolated the poetic evidence that bears the necessities in grammatical issues and extracted them. Although most scholars said that the Qur'an should not be carried out on necessity, we find that in their interpretations of the verses of the wise Quran they carried one of the aspects that are not permissible except in necessity. If the term necessity allows the poet to break the rules, is it possible to apply the term "necessity" to the interpretations of scholars in some aspects of readings? Did the owners of the meanings books mention the necessity of some readings? Did they choose the necessity, or did they reject it and allow others?

The research aims to stand on the issues that led to the necessity of increasing the letters, clarifying the stand of scholars toward them, and solving the problem of necessity in the Qur'an by mentioning the opinions of scholars and standing by them. After the introduction, the research contained two sections, the first topic was the definition of poetic necessity, the position of Grammar scientist on necessity in the Qur'an and readings, and the approach of the owners of meaning books in resorting to necessity in letters. And the second topic was where I dealt with three issues related to the necessity of adding letters with letters and sentences, which are: (1 the introduction of a preposition on its like, (2 the increase of the conjunction (and), and (3 an increase (um), so the owners of the books of meanings in their directives to the verses of the wise Quran mentioned aspects of interpretation based on poetic necessity, even if they did not explicitly sometimes, then their opinion on necessity in the Qur'an, after an introduction in which I dealt with the grammatical issue that was addressed by the owners of the books of meanings, and I mention the opinions of scholars and whether they are necessary for them?

Before concluding, I articulate the commenters' opinions, if they claimed necessity in the Holy Quran and their response for those who claimed it, and then the researcher recommends one of the opinions and a conclusion with the most prominent results of the research that I reached.

Keywords: Arabic language, meaning books, poetic necessity, grammatical guidance, increase letters.

المقدمة

الحمد لله وسلاماً على سيدنا محمد بن عبد الله وعلى أصحابه ومنّ والاه وبعدُ. إن كتب معاني القرآن تحمل الكثير من الظواهر اللغوية التي يتوجب على الباحثين تناولها واستخراج الآراء منها، والضرورة الشعرية واحدة منها، فقد ذكر أصحاب كتب المعاني الذين هم محطّ الدراسة والبحث الضرورية الشعرية في أحد توجيهاتهم النحوية وتأويلاتهم لآيات الذكر الحكيم، وقد صرحوا أو لمحووا لهذه الضرورية بذكرهم الوجه الذي يحتمل الضرورية عند العلماء، فالضرورة الشعرية يرتكبها الشاعر دون الناثر لإقامة الوزن الشعري والقافية، وبعض العلماء رفض هذا وعدّ الضرورية من الخطأ اللغوي الذي يرتكبه الشاعر، فالشاعر يحكمه اللغة والقواعد ولا يجوز تجاوزها؛ لذا رفض أغلب العلماء حمل القرآن على الضرورية، بينما نجد بعض العلماء وفي كثير من التأويلات حُملت على الضرورية في أحد توجيهاتهم لبعض القراءات، وهذا نجده في كتب المعاني والتفسير خاصةً وهذا الاختلاف بين تنظير علماء النحو وتطبيقهم وهذا ما جعل الباحث يبحث في دراسة خاصة لكتب معاني القرآن حتى نهاية القرن الرابع الهجري والوقوف على آرائهم وآراء العلماء المفسرين والتأويلين.

وقد جرى البحث بعد المقدمة على مبحثين، المبحث الأول: التعريف بالضرورة الشعرية، وموقف النحاة من الضرورية في القرآن والقراءات، ومنهج أصحاب كتب المعاني في اللجوء إلى الضرورية في الحروف، والمبحث الثاني: تناول الباحث فيه ثلاث مسائل تخص ضرورة زيادة الحروف مع الحروف والجمل(1)، وهي: الأولى: دخول حرف الجرّ على مثله، والثانية: زيادة حرف العطف(الواو)، والثالثة: زيادة(أم)، فبدأت بمقدمة للمسألة النحوية ثم ذكر الآية التي حمل أصحاب كتب المعاني الضرورية عليها في أحد أوجه التأويل فيها، ثم بيان آراء المفسرين فيها وموقفهم من الضرورية في القرآن وردّهم على من قال بها، وفي الختام يُرجح الباحث أحد الآراء بحجة ودليل، وختمت البحث بما توصلت إليه من النتائج في هذا البحث المتواضع، ثم فهرس بالمصادر والمراجع.

سائلاً المولى جلّ جلاله توفيقاً وتيسيراً وسداداً في بحثي هذا فما كان من فضلٍ فمن عند الله وما كان من زللٍ أو خطأ فمن نفسي والشيطان، والحمد لله ربّ العالمين.

المبحث الأول

تعريف الضرورية الشعرية وموقف النحاة من الحمل عليها في القرآن ومنهج أصحاب كتب المعاني في اللجوء إليها في التأويل في الحروف

المطلب الأول_ تعريف الضرورية الشعرية:

أ-تعريف الضرورة لغةً:

إنّ معاجم اللغة متقاربة في تعريف الضرورة في اللغة، إذ عرّفها الخليل (ت170هـ) بقوله: "والضَّرورةُ: اسم لمصدر الاضطراب، تقول: حَمَلْتَنِي الضَّرورةَ على كذا، وقد اضْطَرَّ فلان الى كذا وكذا..." (2)، وقال ابن فارس (ت395هـ): "واضطر فلان إلى كذا: من الضرورة، وربما جاء في الشعر الضارورة" (3)، وقال ابن منظور (ت711هـ): "والضَّرورةُ: كالضَّرَّةِ، والضَّرارُ: المُضارَةُ؛ وليس عليك ضَرَرٌ ولا ضُرورةٌ ولا ضَرَّةٌ... ورجلٌ ذو ضارورةٍ وضُرورةٍ أي ذو حاجةٍ، وقد اضْطَرَّ إلى الشيء أي ألجئ إليه" (4).

ب-تعريف الضرورة اصطلاحاً:

إنّ تعريفها في الاصطلاح يدور في الترخيص للشاعر بمخالفة القواعد اللغوية لإقامة الوزن الشعري دون النثر، فهي عند ابن مالك (ت672هـ): "ما ليس للشاعر عنه مندوحة" (5)، وذكر الألويسي أنّ حدّها عند الجمهور هي: "ما وقع في الشعر ممّا لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا" (6).

المطلب الثاني_موقف النحاة من الحمل على الضرورة الشعرية في القرآن الكريم وقراءاته:

مما لا شك فيه أنّ القرآن الكريم أفصح لغة؛ لذا عبّر سيبويه (ت180هـ) عن القراءات التي تخالف القواعد النحوية بأنّها سنّة ولا يمكن ردّها أو الطعن بها، فهي أبعد من أن تُحمل على الضرورة (7)، ولم يرتضِ أبو علي الفارسي (ت377هـ) حمل القرآن على الضرورة بقوله: "وقرأ ابن كثير: "إنه من يتقى ويصبر..."، يحتمل ثلاثة أضرب: أحدهما: أن يُقدّر في الباء الحركة فيحذفها منها، فتنقى الباء ساكنة للجزم كما قدر ذلك في: (ألم يأتيتك والأنباء تئمي)، وهذا لا تحمله عليه؛ لأنّه ممّا يجيء في الشعر دون الكلام، والآخر: أن يجعل (من يتقى) بمنزلة (الذي يتقى)... (8)، ولم يُجزّ ابن جني (ت392هـ) الحمل على الضرورة في القرآن بقوله: "وهذا لعمري مما تختص به ضرورة الشعر لا تخير القرآن" (9)، وقال أبو البركات الأنباري (ت577هـ): "الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة... وإنّما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنّه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء" (10)، لذا ذهب النحاة إلى تأويل القراءات إلى أوجه بعيدة عن الضرورة فردّوا بذلك على من ادّعى بشذوذ القراءة أو الطعن بها (11)، بل إنّ النحاة احتجوا للشعر الذي خالف القاعدة النحوية بالقرآن كابن مالك الذي استدّل لجواز مسألة (العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجر) بالقرآن، واستشهد لذلك بآيات فنّدت حصر مجيئها بالشعر كما هي الحال عند البصريين (12)، ثمّ أنّ للعربية جوازات في الكلام قليلاً وفي الشعر كثيراً، والقراءة سنّة متبعة فلا يجوز أن تحمل كل قواعد العربية على القراءة؛ لأنّه ليس كل ما تُجوزُه العربية تُجوز القراءة به (13).

المطلب الثالث_منهج أصحاب كتب المعاني في اللجوء إلى الضرورة في الحروف:

إنّ الفراء (ت207هـ) كثير الاستشهاد بالشعر فلا يكاد توجيهه لأية بخلو من شاهد شعري يقوي رأيه حتى وإن وافقت القاعدة والجمهور، فهو يأتي بالأية ويذكر أوجه القراءة فيها والتأويلات، ثم يأتي بالشاهد الشعري مستدلاً به على جواز هذا الوجه عند العرب، بينما هو ضرورة عند غيره، وقليل ما يصرّح بالضرورة وعلى الرّغم من هذا فهو يُجيزُ بعضها، فمن ذلك توجيهه قراءة عبد الله لقوله تعالى: (يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (14)، بتكرار (اللام) في (والظالمين) وذكر أنّ العرب قد تفعل هذا، واستشهد لها بآيات قال بعدها: والأصل أبين وأجود؛ لكنّ الشاعر قد يزيد وينقص ليكمل وزن الشعر (15).

أما الأخفش (ت215هـ) فلم يصرّح بالضرورة الشعرية ويستعمل دائماً لفظ (في الشعر) دلالة على جوازه في الشعر دون الكلام، أي: ضرورة، فهو يوجّه الآية ثم يأتي ببنيّ ليقوي رأيه، وقد يجمع بين الضرورة وعدمها في المسألة نفسها ومن ذلك توجيهه لزيادة (الواو)، فقد أجاز إلقاء (الواو)، وذكر أنّه جاء في الشعر ما يشبه أن تكون (الواو) فيه زائدة، ولما

رأى الجمهور عدّها ضرورة أو لا تزداد إلا لمعنى وتوجيههم لها بالتأويل، استحسّن ذلك التأويل وأيده جوازه في الآية وفي هذا التأويل وهو في الكلام جائز(16).

وأما الرَّجَاج(ت311هـ) فكان موقفه واضحاً من الضرورة، فمثلاً الضرورة التي تقع في الحروف يُقدّم شرح المسألة فيها ويذكر القراءات وآراء العلماء ثم يأتي بالأبيات التي استشهد بها غيره على ذات المسألة أو التي هو استشهد بها ثم يُبيّن إن كانت فيها ضرورة أو لا، فإن كانت ضرورة فلا يُجيز القراءة بها، أو حملها على القرآن ويخصّها بالشعر دون الكلام، ومن ذلك عدم جوازها إثبات حرف العلة في الجزم حين ذكر توجيه قراءة حمزة لقوله تعالى: (ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعبادي فاضرب لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخاف دركاً ولا تخشى)(17)، بجزم(تخاف) لتكون(تخف) وإثبات الألف في(تخشى)(18)، بقوله: "فمن قرأ(لا تخاف) فالمعنى: لست تخاف دركاً، ومن قال: (لا تخف دركاً) فهو نهي عن أن يخاف"(19).

أما النّحاس(ت338هـ) ففي كتابه(معاني القرآن) اكتفى بشرح المعنى للآيات، وجعل كتابه الثاني (إعراب القرآن) لبيان المسائل النحوية وغيرها، فيذكر القراءات وتوجيهات العلماء للآية ثم يرجح بينهما بأقول العلماء أيضاً، فهو يتبع النقل والرواية كثيراً فضلاً عن إبداء رأيه في مواضع كثيرة، فمن ذلك توجيهه لقراءة حمزة في الآية السابقة الذكر، بقوله:"(ولا تخشى) مجمع عليه بلا جزم... فأما(ولا تخشى) إذا جزمت(لا تخف) فللتخوئين فيه تقديران: أحدهما: وهو الذي لا يجوز غيره أن يكون مقطوعاً من الأول... والتقدير الآخر ذكره الفراء: أن يكون(ولا تخشى) يُنوى به الجزم وتثبت فيه(الياء)، زعم كما قال الشاعر... هذا من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله عز وجل على شذوذ من الشعر..."(20).

المبحث الثاني

ما حُمِلَ على ضرورة الزيادة في الحروف مع الحروف والجمل

المسألة الأولى: دخول حرف الجر على مثله:

اتفق النحاة على أن ادخال حرف عامل على حرف عامل نادر مسموع لا يُقاس عليه، وأجاز قوم زيادة حرف(اللام) في الحرف في الشعر وفي الكلام(21)، بينما عدّ الجمهور زيادتها من الضرائر الشعرية(22).
وذهب ابن جنّي أن(اللام) قد تُزداد في حرف الجر، مثله في الشعر قول الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفَى لِمَا بِيُولَا لِيَلِمَا بِهِمْ أَبَدًا نَوَاءً(23)

إذ(اللام) الثانية في(لِلِمَا) زائدة للتوكيد ولا تكون الأولى هي الزائدة لأن الزائد لا يُبتدأ به(24).

ونُسِبَ للزمخشري(ت538هـ) أنه أجاز إعادة حرف الجر دون أن يتصل مع ما جاء به في الاختيار كقولك: (في الدار زيدٌ)، إذ أجاز فيه: (في في الدار زيدٌ)(25)، وذهب أبو البركات الأنباري إلى عدم جواز دخول حرف الخفض على مثله وجعل البيت السابق ذكره من الشاذ الذي لا يُؤخذ به ولا يُعتدّ به عند الجمهور(26).

وتبع ابن يعيش(ت643هـ) أبو البركات في ذلك(27)، وابن عصفور(ت669هـ) أيضاً(28)، وعدّ ابن مالك اجتماع حرفا الجر من الشذوذ وبابه الشعر(29)، وبين أبو حيان(ت745هـ) أن الجمع بين الحرفين لمعنى واحد لا يكون عند العرب ولا تعرفه إلا في الضرورة(30)، وأجاز ابن هشام(ت761هـ) الجمع بين الحرفين دون أن يخصّه بالشعر بل جعله مستساغاً وحمله على اختلاف اللّفظين(31).

ومما ورد فيما يبدو في ظاهره من زيادة حرف الجر على مثله، وحمله أصحاب كتب المعاني على هذا في أحد الأوجه، قوله تعالى: (يُدْجِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)(32)، في قراءة من قرأ(وَالظَّالِمِينَ):(33).

إذ أجاز بعضهم إدخال حرف الجر على حرف جرٍ آخر في الاختيار، وذهب بعضهم إلى أن هذا لا يكون في الكلام بل في الشعر فقط(34).

فالفراء أجاز أن تكون (اللام) زائدة مع حرف جرٍ مثلها، واستشهد لجواز دخولها على مثلها بقول الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِيُولَا لِيَمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً(35)

فقال بعد ذكر قراءة ابن مسعود(ولِلظَّالِمِينَ): كَرَّرَ (اللام) والعرب قد تفعل مثل ذلك(36).

أما الأخفش فيبدو أنه تبع رأي الفراء في جوازها، فقد ذكر في موضع غير هذا أنه قد تقع(اللام) على حرف جرٍ مثلها(37).

ولم يُجز الزجاج دخول(اللام) على مثلها(38).

أما النحاس فقد سكت عن تأويلها في كتابه(معاني القرآن) وذكر في كتابه(إعراب القرآن) في موضعٍ عدم جواز اجتماع حرف جرٍ مع مثله(39)، وفي موضع آخر ذكر تكرير(اللام) في (ولِلظَّالِمِينَ) ولم يردّ القراءة أو يوجهها(40).

وقد تناول عدد من العلماء مسألة إدخال حرف الجر(اللام) على مثله في قراءة(ولِلظَّالِمِينَ)، وذكروا لها وجهين للتأويل، وهما:

الأول: أن تكون(اللام) في(ولِلظَّالِمِينَ) زائدة للتوكيد.

ذكره الطبري(ت310هـ)(41)، وابن عطية (ت541هـ)(42)، والسّمين الحلبي(ت756هـ)(43)، وأبو حيان(44).

وهذا الوجه ضعيفٌ جداً عند أكثر المفسرين والنحاة، فهو ممتنعٌ دخوله في الكلام(45)، وذكر ابن عصفور أنه: "لا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة الشعر"(46)، ولم يُجزه شهاب الدين الخفاجي(ت1069هـ)؛ لأنه لا يجتمع(اللام) ومثله إلا شذوذاً(47)، ودخول حرف الجر(اللام) على مثله يكون على قلةٍ وغايةٍ في الشذوذ في الشعر(48)، وقال السّمين الحلبي: "وقد تقرّر أنه لا يُؤكّد الحرف تأكيداً لفظياً إلا بإعادة ما دخل عليه... ولا يجوز أن يعود وحده إلا في ضرورة"(49).

الثاني: أن يكون(ولِلظَّالِمِينَ) متعلقاً بفعلٍ مقدرٍ يُفسّره الفعل الذي بعده(أعدّ) والمعنى: وأعدّ لِلظَّالِمِينَ أعدّ لهم، فتكون(اللام) للتعدية وليست زائدة، ويكون من باب الاشتغال.

أجازه مكي بن أبي طالب (ت437هـ)(50)، وأبو الحسن القيرواني(ت479هـ)(51)، والزمخشري(52)، والسّمين الحلبي(53).

ولا يخلو هذا الوجه من الضعف، إذ ذكر ابن مالك أن ذلك قليلٌ نادر(54)، ولم يجزه أبو حيان بقوله: "ولا يجوز أن يكون من باب الاشتغال، وَيَقْدَرُ فِعْلٌ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ الذي بَعْدَهُ، فيكون التَّقْدِيرُ: وَأَعَدَّ لِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ، وهذا مذهب الجمهور"(55)، وضعفه السّمين الحلبي بقوله: "وهو ضعيفٌ جداً أن يكون من باب الاشتغال، على أن تُقَدَّرَ فعلاً مثل الظاهر، ويُجَرَّ الاسم بحرف جرٍ فنقول: (بزييدٍ مرثٌ به) أي: مرثٌ بزييدٍ مرثٌ به"(56)، وتبعهم الألويسي(ت1270هـ)(57).

وبعد عرض ما تقدّم نوّيد ما ذهب إليه الجمهور من عدم جواز إدخال حرف الجر(اللام) على مثله إلا في الضرورة كما سبق ذكره وهو قليلٌ نادرٌ، أما القراءة فينبغي عدم ردّها أو تضعيفها لأنها مرويةٌ بالسند عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، وقد ذكر العلماء غير وجهٍ يمكن حمل القراءة على أحدها وإن كان فيه ضعف، فلا يجوز ردّ القراءة، ولا يمكن حملها على الضرورة؛ لأنّ القرآن لا تدخله الضرورة؛ لذا رجّح بعض العلماء الوجه بأن تكون زائدة للتوكيد وبنوا عليه رأي الجمهور بأنّه خارج عن القياس(58)، ثم إن اللغة العربية واسعةٌ في الاستعمال ويبدو أنّ دخول حرف الجر على حرف جرٍ مثله يدخل في باب السّعة والخروج عن المألوف في بعض القراءات والاستعمالات اللّغوية ولاسيما أنه جاء على لسان بعض بني أسد(59).

المسألة الثانية: زيادة حرف العطف(الواو):

اختلف النحاة في جواز أن تكون(الواو) حرف عطف زائد، فذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز زيادة حرف العطف(الواو) في الاختيار(60)، وذهب أغلب البصريين إلى عدم جواز زيادتها لغير معنى إلا في الشعر، فالزائدة تكون لمعانٍ ووضعت للاختصار والإنابة(61).

والمبرد(ت286هـ) بدأ مؤيدا الكوفيين في جواز أن تكون(الواو) زائدة ومثل لها فقال: "الواو في مثل هذا تكون زائدة، فقله: (إِذَا أَسْمَاءُ أَشَقَّتْ (1) وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ (2)) (62)، يجوز أن يكون: (وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) (63)، و(الواو) زائدة كقولك: (حين يقوم زيد حين يأتي عمرو)"(64)، ثم رجع ولم يُجز زيادتها في موضع آخر بقوله: "وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة (الواو)...وزيادة (الواو) غير جائزة عند البصريين..."(65)، ويبدو أنه أجاز زيادتها في مواضع تحسن فيها الزيادة ولم يُجز زيادتها في أخرى لأجل المعنى، أما ابن جني فلم يُجز زيادتها، ورد ما استشهد به الكوفيون نثرا وشعرا، فأما النثر فكثير ومنه قوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ) (66)، وتأويلها عندهم: (حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها)، وأما الشعر فيقول الشاعر:

وَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا
وَقَلْبْتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنِّ لَنَا
حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بُطُونُكُمْ
إِنَّ الْعُدُورَ الْفَاحِشُ الْخَبَّ (67)

والمعنى عندهم: (قلبتم ظهر المجن لنا)، فقال: "وأصحابنا لا يجيزون هذا التأويل، ولا زيادة(الواو) فيها، وتأويلها عندهم أنها لها أجوبة محذوفة لعلم السامع بها"(68)، وتبعه أبو البركات الأنباري ورد ما استشهد به الكوفيون(69)، وعد ابن عصفور ما استشهد به الكوفيون من الأبيات من باب الضرائر الشعرية(70)، وذهب ابن مالك مذهب الكوفيين في جواز زيادتها في السعة واستشهد لها بكثير من النثر والشعر(71)، وذكر أبو حيان أن زيادتها رأي كوفي وأول الآية تأويلاً آخر(72)، وحمل الأبيات التي استشهد بها الكوفيون في موضع آخر على الضرورة(73)، ويبدو أن ابن هشام أجاز زيادتها في الشعر خاصة، فذكر أن زيادة(الواو) ظاهرة في قول الشاعر: (74)

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا
فَإِذَا وَأَنْتَ تَعِينُ مِنْ يَبِغِينِي (75)

ومما ورد فيما يبدو في ظاهره من زيادة حرف العطف(الواو) وحمله أصحاب كتب المعاني على هذا في أحد الأوجه، قوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)(76)، إذ أجاز بعضهم زيادة حرف العطف(الواو) لغير معنى، ولو جاء في القرآن وحمل عليه فهو صحيح جائز، ورأي الجمهور خلاف ذلك فحرف العطف لا يكون زائداً لغير معنى إلا في الشعر، فالشعر فيه جواز الزيادة والحذف ما لا يجوز في الكلام(77).

فالقراء أجاز أن تكون (الواو) حرف عطف زائد، ويكون المعنى: (حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها...)، ومثله قراءة عبد الله لقوله تعالى: (فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيُّهَا الْعَيْرِ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ)

(78)، بالواو(79)، وذكر أن القراءة التي نحن عليها بغير(الواو) وكلا القراءتين عنده

عربية جائزة حسنة، وأكد زيادتها في موضع آخر في الكلام والشعر، فذكر أن(الواو) زائدة في

قوله تعالى: (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا

ظَالِمِينَ)(80)، بقوله: "معناه- والله أعلم-: حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ أَقْتَرَبَ"(81).

وفي الشعر البيت السابق ذكره، وهو: (فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي) فقال: "يريد: انتحي" (82). وتبعه الأخفش في ذلك وحمل زيادته في الشعر بقوله: "وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون (الواو) زائدة فيه" (83).

وذهب الزجاج إلى أنها غير زائدة كما ذهب إليها بعضهم، بل هي قائمة مقام الجواب المحذوف والمعنى: (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طيبتم فادخلوها خالدين دخلوها)، وقد حذف هذا الجواب لأنه دل عليه في الكلام (84).

ولم يُجز النحاس زيادة (الواو) بقوله: "الكوفيون يذهبون إلى أن (الواو) زائدة، وهذا خطأ عند البصريين؛ لأن (الواو) تُفيد معنى العطف ولا يجوز أن تُزاد" (85).

وتناول عدد من العلماء مسألة زيادة حرف العطف (الواو) في الآية الكريمة، وذكروا لها أوجهًا من للتأويل:

الأول: تكون (الواو) زائدة لغير معنى وكأنها ملغاة.

وهذا الوجه ذكره أغلب العلماء ولم يُجيزوه، وهو رأي الكوفيين كما سبق ذكره، وذكره السمرقندي (ت375هـ) (86)، والثعلبي (ت427هـ) (87)، ومكي بن أبي طالب (88)، والواحدي (ت468هـ) (89).

وهذا أضعف الوجوه، فقد مر بنا أن البصريين لا يُجيزون أن تكون زائدة لغير معنى، وقد استشهد العلماء بقول نسبوه للمبرد يبين ضعف هذا الوجه بقولهم: "قال المبرد: إذا وجدت حرفاً من كتاب الله تعالى قد اشتمل على معنى حسن لم أجعله ملغى... (90)، وضعفه ابن عطية بقوله: "وهذا قول ضعيف لا معنى له" (91)، ولم يُجزه ابن القيم (ت751هـ) بقوله: "فإن زيادة (الواو) غير معروف في كلامهم، ولا يليق بأسفه الكلام أن يكون فيه حرف زائد لغير معنى ولا فائدة" (92).

الثاني: تكون (الواو) زائدة لمعنى، وهو: العطف.

قاله ابن زنجلة (ت403هـ) (93)، والقرطبي (ت671هـ) (94)، وذكره السمين الحلبي ولم يُجزه (95)، وذكره الزركشي (96).

وهذا الوجه لا يخلو من الضعف، فقد وضعفه السمين الحلبي بقوله: "لذلك دخلت في باب عطف النسق، قلت: وهذا قول ضعيف جداً لا تحقيق له" (97)، والزركشي بقوله: "وفي هذا حذف المعطوف وإبقاء المعطوف عليه" (98).

وسبب ضعفه هنا أنه سيعطي المعنى نفسه الذي يُعطيه حرف العطف في النسق، والمعنى لا يستقيم في النسق؛ لأن المعطوف عليه ليس المذكور وهو (إذا جاؤوها)، وهذا سيجعلنا أمام أمرين: إما أن نجعلها نسقاً بلا زيادة، وهذا يتطلب معطوفاً عليه، وإما أن نُقدّر معطوفاً عليه محذوفاً يكون جواب (إذا)، وعندئذ فلا حاجة لعدّها زائدة لمعنى العطف، بل الأولى جعلها حرف عطف، وهذا ما يذهب إليه البصريين.

الثالث: أن تكون (الواو) الزائدة دلّت على الحال.

ذكره البغوي (ت516هـ) (99)، وابن عطية (100)، والنيسابوري (ت550هـ) (101)، وابن الجوزي (ت597هـ) (102).

وعلى الرغم من أن هذا الوجه ذكره عدد قليل من العلماء ولم يردّه أحد إلا أن فيه ضعفاً؛ إذ إن معنى (الواو) في هذه الآية التي نحن بصددنا للعطف لا غير؛ لأن جواب (إذا) محذوف وهذه (الواو) دلّت عليها وقد جاء في القرآن مثل هذا كثيراً (103).

وبعد عرض ما تقدم نرجح رأي الجمهور في مسألة عدم جواز زيادة حرف العطف (الواو) لغير معنى في الكلام وفي الشعر إلا شذوذاً، ثم أن زيادة (الواو) لغير معنى غلط فاحش فلا يوجد في القرآن شيء زائد لغير معنى، ويمكن حمل زيادتها على أحد الوجهين الآخرين اللذين مرّا بنا وإن كان فيهما ضعف، والبصريون تأولوا زيادة (الواو) بأجوبة محذوفة لعلم السامع بها، والقول بزيادتها لغير معنى من أبعد الأقوال (104).

المسألة الثالثة: زيادة (أم) :

مِنَ المعروف أن (أم) تكون لمعنى، وهي إما متصلة أو منقطعة، وذهب قومٌ ومنهم أبو زيد الأنصاري (ت215هـ) إلى جواز أن تكون (أم) زائدة في الكلام والشعر (105)، وهذا لا يجوز عند الجمهور، إلا أن تكون في الشعر (106). وذهب سيبويه إلى أنها منقطعة، وقد أفرد لها بابًا وذكر أنها تجيء بعد الاستفهام أو من دونه، فقولك: (إِنِّهَا لِإِبْلِ أَمْ شَاءَ يَا قَوْمِ) فإن (أم) وما بعدها منقطعةٌ مِنَ الأول، ومثله في قولك: (أعندك زيدٌ أم لا) كأنه متأكدٌ مِنْ أن زيدًا عنده ثم أدركه الظن أنه ليس عنده فاستعمل (أم) (107)، فعلى هذا هو لا يُجيز أن تكون زائدة في الكلام ولا في الشعر، ونُسب لأبي زيد الأنصاري جواز زيادتها في النثر والشعر، فمن النثر قوله تعالى: (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ (52) فَلَوْلَا أَلْفِي عَلَيْهِ أَسْوَرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَأِكَةُ مُقْتَرِنِينَ (53)) (108)، ومن الشعر قول الشاعر:

يَا دَهْرُ أَمْ كَانَ مَشِيي رَقْصَا

بَلْ قَدْ تَكُونُ مَشِيي تَرْقُصَا (109)

فعنده (أم) زائدة في الآية وفي قول الشاعر (110).

أما السيرافي (ت368هـ) فعلى الرغم من أنه ضعف أن تكون زائدة إلا أنه ذكر وجوه تخريج (أم) وإن لم يُصرح بأن زيادتها خاصة بالشعر، فذكر أن زيادتها في القراءة لا يقاس عليها؛ لأنه لم يقرأ بها سوى رجلٍ من المقرنين، لكن الشعر قد تدخله الزيادة والحذف (111)، وأجاز الهروي (ت415هـ) زيادتها في النثر على قلة وفي الشعر كثيرًا، واستشهد على هذا بالبيت الذي سبق ذكره، وهو: (يا دهر أم ما كان مشي رقصا)، وقول الشاعر:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَا مِنَ الْهَرَمِ

أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ (112)

إذ زاد (أم) في البيت وأراد أن يقول: يا ليت شعري هل يندم أحد على أن يعيش بعد الشيب (113)، وأجاز ابن عصفور زيادتها في الشعر على قلة دون النثر (114)، وذكر أبو حيان زيادتها في باب الصرائر، فدل هذا أن زيادة (أم) عنده من الضرورة (115)، وأكد ابن هشام زيادتها في الشعر بقوله: "والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جويئة... (116)". ومما ورد فيما يبدو في ظاهره من زيادة (أم) وحمله أصحاب كتب المعاني على هذا في أحد الأوجه، قوله تعالى: (أفلا تبصرون ، أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ (117)).

فالفراء بدا غير مُجيز أن تكون (أم) زائدة، بل لها معنى الاتصال أو العطف (118).

أما الأخفش فقد أجاز زيادتها في الشعر خاصة، ونقل عن قوم أن زيادتها لغة أهل اليمن يزيدونها في الكلام، أما هذه الآية فلا تكون على لغة أهل اليمن (119)، مستشهدًا على زيادتها في الشعر، بقول الشاعر:

وَمَا الْقَلْبُ أَمْ مَا ذَكَرُهُ رَبِّعِيَّةٌ

يُحِطُّ لَهَا مِنْ تَرْمَدَاءِ قَلِيْبُ (120)

وذكر الزجاج أنها غير زائدة بل هي عاطفة (121).

وأما النحاس فقد استحسّن قول الجمهور في أنها غير زائدة وهي بمعنى العطف أو المتصلة، لكنه أيضًا ذكر عن أبي زيد زيادتها عند العرب ويكون المعنى: (أفلا تبصرون أنا خير...)، ولم يرد هذا الوجه أو يضعفه أو اكتفى باستحسانه ضمن معاني (أم) (122).

وقد تناول عدد من العلماء معنى (أم) في الآية الكريمة، وذكروا لها وجهين للتأويل، وهما:

الأول: أن يكون وقف على (أم) وكأته وقف على (أفلا تبصرون) ثم ابتداء الكلام فقال: (أنا خيرٌ)، وعلى هذا تكون (أم) زائدة.

ذكره النحاس (123)، ومكي بن أبي طالب (124)، والقرطبي (125).

وهذا الوجه ضعيفٌ جداً، فلم يذكره أغلب العلماء، وقد ذكر مكي بن أبي طالب ضعفه بقوله: "ولا يتم الكلام على (تبصرون) عند الخليل (ت170هـ) وسيبويه؛ لأن (أم) تقتضي الاتصال بما قبلها" (126)، وتبعه القرطبي (127).

الثاني: أن تكون (أم) زائدة دون الوقف والابتداء.

وانفرد بهذا الوجه أبو زيد -فيما نُسب له- (128)، وذكره السمعاني (ت489هـ) دون أن ينسبه لأحد (129).

وهذا الوجه أضعف من سابقه، فقد ردّه المبرّد بأنّ المفسّرين لا يعرفون زيادته (130)، وأنكره أبو البركات الأنباري بقوله: "وزعم أبو زيد أنّ (اللام) زائدة، وليس بشيء" (131)، وضعفه القليوبي (ت1069هـ) (132).

وبعد عرض ما تقدّم فإنّ (أم) لا تأتي زائدة وهذا ما ذهب إليه الجمهور إلا ما ذكره بعض العلماء من وقوع زيادتها في الشعر كما سبق ذكره، فإنّ كان مصطلح الضرورة يُطلق على الشعر من دون حرج فهل يمكن إطلاقه على تأويلات العلماء في بعض أوجه التأوويل على بعض القراءات؟ نقول: إنّ الزيادة لا تجوز في القرآن وإنّ جازت في الشعر فالقرآن لا تدخله الصّورة؛ لأنّ الشاعر قد يزيد وينقص؛ ليكتمل الوزن الشعري، بينما في القرآن لا يوجد فيه وزن ولا قافية فكّل زيادة أو حذف يكون لمعنى أراد الله سبحانه وتعالى ولغرضٍ بلاغي دقيق، وبهذا قال ابن عصفور: "والصّحيح أنّها غير زائدة؛ لأنّ زيادتها قليلة فلا ينبغي أن تُحمل الآية عليها؛ إذ يمكن حملها على ما هو أحسن من ذلك، ألا ترى أنّه يمكن أن تكون منقطعة على ما ذهب إليه سيبويه، أو متّصلة على ما ذهب إليه الأخفش" (133).

الخاتمة

بعد حمد الله والثناء عليه الذي يسّر لي إتمام هذا البحث وختامه، أُبينُ أبرز النتائج التي خلص إليها وهي كالآتي:

1. إنّ الضرورة الشعرية مُختلفة في تعريفها قديماً وحديثاً، وبعضهم يراها لغة وليست ضرورة فتتساوى بذلك مع النثر، وكما توصف اللغات بالنادرة، والشاذة، والقيحة، فهذه الصفات أُطلقت على الشعر أيضاً.
2. اتفق النحاة والعلماء قديماً وحديثاً على أنّه ليس في القرآن ضرورة، وربما يمكن الاعتذار لمن وجّه بوجهٍ راجع إلى الضرورة الشعرية أنّه كان يراها لغة للعرب لا ضرورة، أو أنّ الأمر جائزٌ على قياس مذهب دون غيره، فلا ضرورة فيه، وربما يكون التوجيه بالضرورة من باب التنفن في ذكر الأوجه الإعرابية المحتملة ضعيفها وقويها، وليس من باب إجازة الوجه المتضمن ضرورةً شعرية.
3. إنّ حمل التأوويل على أحد أوجه الضرورة فتح باب الطعن بالقراءات القرآنية، أو وصفها بالنادرة والشاذة، مما دفع العلماء للدفاع عنها وعدّها لغة من لغات العرب، والقراءة بالسند الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تُردّ.
4. إنّ الشاعر له جواز الزيادة والحذف وغيرها ليضبط الوزن، وهذا ما لا يكون في القرآن؛ لأنّ القرآن نزل بلغات العرب، ولغات العرب فيها متنوّع كبير؛ لذا يكون حمل القرآن بالتأوويل على هذه اللغات أولى من اللجوء إلى الضرورة.

5. أما مواقف أصحاب كتب معاني القرآن محل البحث من الحمل على الضرورة الشعرية، فالفرء على الرغم من تخريجه عددًا من القراءات على الضرورة الشعرية، إلا أنه كان يذكر معها أوجهًا أخرى يصرح بجوازها، وفي بعض الأحيان يرجح الوجه الخالي من الضرورة ولا يذكر غيره. أما الأخفش فتبع الفراء في تخريج أحد الأوجه على الضرورة وكان موقف الزجاج من توجيه القرآن الكريم على الضرورة الشعرية واضحًا فلم يُجز هذه الأوجه التي تحمل الضرورة. أما النحاس فاقترص في كتابه (معاني القرآن) على توجيه المعنى للآيات وتفسيرها قليلاً ما يذكر توجيهًا نحويًا وإعرابيًا وصرفيًا لها، فقد ضمن هذه الأمور كتابه (إعراب القرآن) وبيّن فيه بشرح وافٍ التوجيه النحوي والصرفي وغيرهما، وتبع الزجاج في عدم جواز حمل القرآن على الضرورة، ومع ذلك فقد نجد عنده توجيهًا آخر يُحمل على الضرورة وإن لم يُصرح به وإن كانت في مواضع قليلة.

الهوامش:

- (1) المقصود بالزيادة هنا: مجيء الحر في موضعين بغية الأيأتي في هولييس المقصود أنّها مؤولة بالزيادة.
- (2) الفراهيدي، كتاب العين، باب الضاد مع الراء: 7/7.
- (3) ابن فارس، مجمل اللغة، باب الضاد والعين وما يتلثهما: 1/562 .
- (4) ابن منظور، لسان العرب، فصل الضاد المعجمة: 4/483.
- (5) ابن مالك، مقدّمة شرح الكافية الشافية: 1/123، والسيوطي، الإقتراح في أصول النحو: 34.
- (6) الألوسي، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: 6.
- (7) سيبويه، الكتاب: 1/148.
- (8) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: 4/448.
- (9) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/163.
- (10) أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 2/355.
- (11) ينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 2/196، وابن زنجلة، حجة القراءات: 190.
- (12) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1/63.
- (13) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب: 393.
- (14) الإنسان: 31.
- (15) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 3/220-221.
- (16) ينظر: الأخفش، معاني القرآن: 2/496.
- (17) طه: 77.
- (18) هي قراءة حمزة، ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 245، وابن زنجلة، حجة القراءات: 364.
- (19) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/369-370.
- (20) النحاس، إعراب القرآن: 2/191.
- (21) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 2/983، والسيوطي، همع الهوامع: 3/175.
- (22) ينظر: أبو حيان، التنزيل والتكميل: 97-5/96، والسيوطي، همع الهوامع: 3/174.

- (23) البيت بلا نسبة عند ابن جنّي, سر صناعة الإعراب:1/291, والخصائص:2/282, وابن مالك, شرح الكافية الشافية:3/1188.
- (24) ينظر: ابن جنّي, سر صناعة الإعراب:2/291.
- (25) لم أقف عند الشاهد في كتبه, ورأيه مذكور في كتب النحو, ينظر: المرادي, توضيح المقاصد والمسالك:2/982-983, والسيوطي, همع الهوامع:3/175.
- (26) ينظر: أبو البركات الأنباري, الإنصاف:466-2/465.
- (27) ينظر: ابن يعيش, شرح المفصل:5/130.
- (28) ينظر: ابن عصفور, شرح جمل الزجاجي:1/229-230, 429.
- (29) ينظر: ابن مالك, شرح التسهيل:3/304, وشرح الكافية الشافية:3/1534.
- (30) ينظر: أبو حيان, التذييل والتكميل:5/96.
- (31) ينظر: ابن هشام, مغني اللبيب:462.
- (32) الإنسان:31.
- (33) وهي قراءة ابن مسعود, ينظر: ابن خالويه, إعراب القراءات السبع وعللها:480, ومختصر في شواذ القراءات:166.
- (34) ينظر: ابن هشام, مغني اللبيب:242, وابن الوقاد, شرح التصريح على التوضيح:2/360, والسيوطي, همع الهوامع:1/507.
- (35) البيت بلا نسبة عند ابن جنّي, سر صناعة الإعراب:1/291, والخصائص:2/282, وابن مالك, شرح الكافية الشافية:3/1188.
- (36) ينظر: الفراء, معاني القرآن:3/220-221.
- (37) ينظر: الأخفش, معاني القرآن:1/127, 131.
- (38) الزجاج, معاني القرآن وإعرابه:2/42-43.
- (39) ينظر: النحاس, إعراب القرآن:1/255.
- (40) ينظر: المصدر نفسه:3/399.
- (41) ينظر: الطبري, جامع البيان في تأويل القرآن:24/120.
- (42) ينظر: ابن عطية, المحرر الوجيز:5/415.
- (43) ينظر: السمين الحلبي, الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:10/627.
- (44) ينظر: أبو حيان, البحر المحيط في التفسير:10/370.
- (45) ينظر: القزاز القيرواني, مايجوز للشاعر في الضرورة:296.
- (46) ابن عصفور, شرح جمل الزجاجي:1/229-230.
- (47) ينظر: شهاب الدين الخفاجي, حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:2/3.
- (48) ينظر: بدر الدين العيني, المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية:3/145-146.
- (49) السمين الحلبي, الدر المصون:3/344.
- (50) ينظر: مكي بن أبي طالب, مشكل إعراب القرآن:2/789.

- (51) ينظر: أبو الحسن المُجاشعي, النكت في القرآن الكريم: 533.
- (52) ينظر: الزمخشري, الكشاف: 4/676.
- (53) ينظر: السمين الحلبي, الدر المصون: 10/627.
- (54) ينظر: ابن مالك, شرح التسهيل: 4/201.
- (55) أبو حيان, البحر المحيط: 10/370.
- (56) السمين الحلبي, الدر المصون: 10/627.
- (57) ينظر: شهاب الدين الألوسي, روح المعاني: 15/185.
- (58) ينظر: السيوطي, همع الهوامع: 3/136, وشهاب الدين الألوسي, روح المعاني: 15/185.
- (59) ينظر: بدر الدين العيني, المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: 3/145.
- (60) ينظر: أبو البركات الأنباري, الإنصاف: 2/374, و المرادي, الجنى الداني في حروف المعاني: 164-165, وصلاح الدين كيكليدي, الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 146.
- (61) ينظر: أبو البركات الأنباري, الإنصاف: 2/374, و المرادي, الجنى الداني في حروف المعاني: 166, وصلاح الدين كيكليدي, الفصول المفيدة في الواو المزيدة: 146-147.
- (62) الانتشاق: 1-2.
- (63) الانتشاق: 3.
- (64) المبرد, المقتضب: 2/80.
- (65) المصدر نفسه: 2/80-81.
- (66) الزمر: 73.
- (67) البيهقي, ديوانه: 19, وفيه تقديم وتأخير للبيتين, وفيه اللّينيم بدل (الغدور), و(العاجز) بدل (الفاحش).
- (68) ابن جني, سر صناعة الإعراب: 2/289-290.
- (69) ينظر: أبو البركات الأنباري, الإنصاف: 2/374 وما بعدها.
- (70) ينظر: ابن عصفور, ضرائر الشّعر: 71-72.
- (71) ينظر: ابن مالك, شرح التسهيل لابن مالك: 3/355.
- (72) ينظر: أبو حيان, التذليل والتكميل: 7/323.
- (73) ينظر: أبو حيان, ارتشاف الضرب: 5/2398.
- (74) ينظر: ابن هشام, مغني اللبيب: 474.
- (75) البيت لأبي العيال الهذليّ في ديوان الهذليين: 260, وعند ابن مالك, شرح التسهيل لابن مالك: 3/356, وابن هشام, مغني اللبيب: 474.
- (76) الزمر: 73.
- (77) ينظر: ابن جني, الخصائص: 2/462, وأبو البركات الأنباري, الإنصاف: 2/374 وما بعدها, والسيوطي, همع الهوامع: 3/190-191.
- (78) يوسف: 70.

- (79) لم أجد لها في كتب القراءات التي وقفت عليها، هي قراءة عبد الله في كتب التفاسير، ينظر: الزمخشري، الكشاف: 2/490، وابن عطية، المحرر الوجيز: 3/263، والرازي، تفسير الرازي: 18/386.
- (80) الأنبياء: 97.
- (81) الفراء، معاني القرآن: 2/211.
- (82) المصدر نفسه.
- (83) الأخفش، معاني القرآن: 2/496.
- (84) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 364-4/363.
- (85) النحاس، معاني القرآن: 6/196، وينظر: النحاس، إعراب القرآن: 533-2/534.
- (86) ينظر: السمرقندي، بحر العلوم: 3/196.
- (87) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان: 8/259.
- (88) ينظر: مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية: 10/6389.
- (89) ينظر: النيسابوري، الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 3/595.
- (90) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 312، وابن زنجلة، حجة القراءات: 626.
- (91) ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/89.
- (92) ابن قيم الجوزية، التفسير القيم: 1/459.
- (93) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 626. وهو عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ابن زنجلة (ت403هـ) عالم بالقراءات وكان قاضيًا مالكيًا، قرأ على أحمد بن فارس كتابه (الصاحبي) ومن مؤلفاته أيضًا (شرف القراء في الوقف والابتداء).
- (94) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/285.
- (95) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 6/130.
- (96) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 3/190.
- (97) السمين الحلبي، الدر المصون: 6/130.
- (98) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 3/190.
- (99) ينظر: البغوي، تفسير البغوي: 4/102.
- (100) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/350.
- (101) ينظر: نجم الدين النيسابوري، إيجاز البيان عن معاني القرآن: 2/723.
- (102) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: 4/27.
- (103) ينظر: أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو: 206، وأبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: 1/420، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/285.
- (104) ينظر: المبرد، المقتضب: 80-2/81، وابن يعيث، شرح المفصل: 11-5/12.
- (105) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 83-3/82، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 2/377، والبيتوشي، الحفاية بتوضيح الكفاية: 355.
- (106) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 2/377، ورضي الدين الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية: 1323-2/1322، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: 5/2399.

- (107) ينظر: سيبويه, الكتاب: 3/172-174.
- (108) الزخرف: 51-52.
- (109) البيت بلا نسبة عند المبرد, المقتضب: 3/297, ورضي الدين الاسترأبادي, شرح الرضي على الكافية: 2/1323, وابن عصفور, شرح جمل الزجاجي: 3/82.
- (110) ينظر: المبرد, المقتضب: 3/296-297, ورضي الدين الاسترأبادي, شرح الرضي على الكافية: 2/1322-1323, والسيرافي, شرح كتاب سيبويه: 3/418.
- (111) ينظر: السيرافي, شرح كتاب سيبويه: 3/418.
- (112) البيتالبيت لساعدة بن جُوَيْبَةَ عند ابن هشام, مغني اللبيب: 70, والأشموني, شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 2/377, وبلا نسبة عند الهروي, الأزهية في علم الحروف: 116, والسيوطي, همع الهوامع: 3/203.
- (113) الهروي, الأزهية في علم الحروف: 115-116.
- (114) ينظر: ابن عصفور, شرح جمل الزجاجي: 3/82-83, وضرائر الشعر: 73-75.
- (115) ينظر: أبو حيان, ارتشاف الضرب: 5/2399.
- (116) ابن هشام, مغني اللبيب: 70.
- (117) الزخرف: 51-52.
- (118) ينظر: الفراء, معاني القرآن: 3/35.
- (119) ينظر: الأخفش, معاني القرآن للأخفش: 1/32. وهؤلاء القوم ذكرهم الأزهري فقال: " وروى ابن البيهقي, عن أبي حاتم, قال: قال أبو زيد: (أم) تكون زائدة لغة لأهل اليمن...". الأزهري, تهذيب اللغة, حرف (الميم): 11/497.
- (120) البيت لعقمة بن عبدة الفحل في ديوانه: 24.
- (121) ينظر: الزجاج, معاني القرآن وإعرابه: 4/415.
- (122) ينظر: النحاس, معاني القرآن: 6/369-370.
- (123) ينظر: النحاس, القطع والائتناف: 470.
- (124) ينظر: مكي بن أبي طالب, الهداية إلى بلوغ النهاية: 10/6676.
- (125) ينظر: القرطبي, الجامع لأحكام القرآن: 16/100.
- (126) مكي بن أبي طالب, الهداية إلى بلوغ النهاية: 10/6677.
- (127) ينظر: القرطبي, الجامع لأحكام القرآن: 16/100.
- (128) ينظر: أبو البركات الأنباري, البيان في غريب إعراب القرآن: 296, والقرطبي, الجامع لأحكام القرآن: 16/99, والزرکشي, البرهان في علوم القرآن: 4/182, والشوكاني, فتح القدير: 4/640.
- (129) ينظر: السمعاني, تفسير القرآن: 5/109.
- (130) ينظر: المبرد, المقتضب: 3/297.
- (131) أبو البركات الأنباري, البيان في غريب إعراب القرآن: 296.
- (132) ينظر: القليوبي, حاشية القليوبي على شرح الأزهرية: 667.
- (133) ابن عصفور, ضرائر الشعر: 74-75.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- 1- أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، محمد بن يوسف. 1418هـ - 1998م. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر.
- 2- الهروي (ت415هـ)، أبو الحسن علي بن محمد. 1441هـ - 2019م. الأزهية في علم الحروف، تحقيق: سارة عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 3- ابن خالويه (ت370هـ)، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. 1413هـ - 1992م. إعراب القراءات السبع وعللها، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 4- السيوطي (ت911هـ)، الإمام جلال الدين. 1427هـ - 2006م. الاقتراح في أصول النحو، ط2، تحقيق: عبد الحكيم عطية، وعلاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق.
- 5- أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. 1428هـ - 2007م. الإنصافي مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان.
- 6- أبو الحسن النيسابوري (ت نحو 550هـ)، محمود بن أبي الحسن بن الحسين. 1415هـ. إيجاز البيان عن معاني القرآن، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 7- السمرقندي (ت375هـ)، أبو الليث نصر بن محمد. 1413هـ - 1993م. بحر العلوم، ط1، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وزكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 8- أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، محمد بن يوسف بن علي. 1420هـ. البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
- 9- الزركشي (ت794هـ)، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله. 1376 هـ - 1957 م. البرهان في علوم القرآن، ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- 10- أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، الإمام أبي البركات عبد الرحمن. 2005م. البيان في غريب إعراب القرآن، ط1، ضبطه وعلق حواشيه: بركات يوسف هبؤد، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.
- 11- أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، محمد بن يوسف. 2005م - 2014م. التذليل والتكميل، ط1، تحقيق: حسن هندواي، دار القلم، دمشق، 2002م، و دار كنوز أشبيليا، المملكة العربية السعودية.
- 12- البغوي (ت 516هـ) أبو محمد الحسين بن مسعود. 1420هـ. تفسير البغوي (معالم التنزيل)، ط1، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 13- الرازي (ت606هـ)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن. 1420هـ. تفسير الرازي، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 14- السمعاني (ت489هـ)، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار. 1418هـ - 1997م. تفسير القرآن للسمعاني، ط1، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض -- السعودية.
- 15- ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، محمد بن أبي بكر بن أيوب. 1410هـ. التفسير القيم، ط1، تحقيق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت-لبنان.

- 16-الأزهري (ت370هـ)، أبي منصور محمد بن أحمد. 2007م. تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 17-المرادي(ت749هـ)، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. 1428هـ - 2008م. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر.
- 18-الطبري(ت310هـ)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير. 1420هـ - 2000م. جامع البيان في تأويل القرآن، ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 19-القرطبي(ت671هـ)، أبو عبد الله محمد بن أحمد. 1384هـ - 1964م. الجامع لأحكام القرآن، ط2، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- 20-المرادي(ت749هـ)، أبو محمد بدر الدين حسن. 1413هـ-1992م. الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 21-القليوبي(ت1069هـ)، شهاب الدين أحمد بن أحمد. 2018م. حاشية القليوبي على شرح الأزهري، تحقيق: رمضان علي عبد الجواد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 22-الحجة في الفراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله(ت370هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ط1401هـ.
- 23-ابن زنجلة(تحوالي403هـ)، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد. 1418هـ-1997م. حجة الفراءات، ط5، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 24-أبو علي الفارسي(ت377هـ)، الحسن بن عبد الغفار. 1404هـ-1984م-1999م. الحجة للقراء السبعة، ط1، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت.
- 25-البيتوشي(ت1211هـ)، عبد الله بن محمد الكردي. 2012م. الحفاية بتوضيح الكفاية، ط1، تحقيق: طه صالح أمين آغا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 26-ابن جني(ت392هـ)، أبو الفتح عثمان الموصلي. د.ت. الخصائص، ط2، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر.
- 27-السمين الحلبي، أحمد بن يوسف شهاب الدين. 1406هـ. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- 28-ديوان الأسود بن يعفر(ت22ق.هـ). 1390هـ-1970م. صنعه: نوري حمودي القيسي، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة- مطبعة الجمهورية، العراق.
- 29-ديوان الهذليين، مجموعة شعراء بني هذيل. عدة سنوات 1945-1995م. حقهه وقدم له: أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- 30-الألوسي(ت1270هـ)، شهاب الدين محمود بن عبد الله. 1415هـ. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 31-ابن الجوزي(ت597هـ)، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. 1422هـ. زاد المسير في علم التفسير، ط1، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 32-بن جني(ت392هـ)، أبو الفتح عثمان الموصلي. 1421هـ-2000م. سر صناعة الإعراب، ط1، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي عامر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

- 33-الأشْمُونِي (ت 900هـ)، علي بن محمد بن عيسى. 1419هـ-1998م. شرح الأشْمُونِي على ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 34-ابن مالك(ت672هـ)، جمال الدين محمد بن عبد الله. 1410هـ-1990م. شرح التسهيل، ط1، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر.
- 35-ابن الوقاد(ت905هـ)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر. 1421هـ-2000م. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 36-ابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)، أبو الحسن علي بن مؤمن. 1419هـ-1998م. شرح جمل الزّجّاجي، ط1، قدّم له واعتنى به: فؤاز الشّعار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 37-الأعلم الشنتمري(ت476هـ)، يوسف بن سليمان بن عيسى. 1414هـ-1993م. شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل (ت20ق.هـ)، ط1، قدّم له: حنّا نصر الحنّي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 38-الاسترأبادي(ت686هـ)، رضي الدين محمد بن الحسن. 1317هـ-1996م. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ط1، دراسة وتحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
- 39-ابن هشام(ت761هـ)، عبد الله بن يوسف. د.ت. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- 40-ابن مالك(ت672هـ)، محمد بن عبد الله. 1402هـ-1982م. شرح الكافية الشافية، ط1، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية.
- 41-الستبرافي(ت368هـ)، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. 1429هـ-2008م. شرح كتاب سيبويه، ط1، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 42-ابن يعيش(ت643هـ)، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا. 1422هـ-2001م. شرح المفصل، ط1، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 43-ابن عصفور(ت669هـ)، أبو الحسن بن علي. 1980م. ضرائر الشعر، ط1، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة.
- 44-السيد محمود شكري الألويسي. 1321هـ. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه: محمد بهجة البغدادي، المكتبة العربية، بغداد. والمكتبة السلفية، مصر.
- 45-الشوكاني (ت1250هـ)، محمد بن علي بن محمد. 1419هـ-1998م. فتح القدير، ط2، طبعة جديدة مصحّحة ومنقّحة، دار الكلم الطيب، دمشق-بيروت.
- 46-كيكلدي (ت761هـ)، الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي. 1410هـ-1990م. الفصول المفيدة في الواو المزبلة، ط1، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان.
- 47-النحاس(ت338هـ)، أبو جعفر أحمد بن محمد. 2013م. القطع والانتناف، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 48-سيبويه(ت180هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. 1408هـ-1988م. الكتاب، ط3، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 49-الفراهيدي(ت170هـ)، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. د.ت. كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة-مصر.

- 50-الزمخشري(ت538هـ)، جار الله محمود بن عمرو. 1407 هـ. الكشاف عن حقائق غوامض التّنزيل وغيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
- 51-الثعلبي(ت427هـ)، أبو إسحاق أحمد بن محمد. 1422هـ - 2002 م . الكشف والبيان، ط1، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت -- لبنان.
- 52-العكبري(ت616هـ)، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. 1416هـ-1995م . اللّباب في علل البناء والإعراب، ط1، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، بيروت-دمشق.
- 53-ابن منظور(ت711هـ)، جمال الدّين محمد بن مكرم. 1414 هـ. لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.
- 54-القرزاق الفيرواني(ت412هـ)، أبو عبد الله محمد بن جعفر. 1401هـ-1981م . ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التّواب، وصلاح الدّين الهادي، دار العروبة، الكويت. ودار الفصحى، القاهرة.
- 55-ابن فارس(ت395هـ)، أحمد بن زكريّا. 1406هـ-1986م . مجمل اللّغة، ط3، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 56-ابن جني(ت392هـ)، أبو الفتح عثمان. 1406هـ-1986م. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ط2، تحقيق: علي التّجدي ناصف، وعبد الحليم النّجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سركين، تركيا.
- 57-ابن عطية(ت542هـ)، 1422هـ-2001م. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، تحقيق: عبد السلام عبد الشّافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 58-ابن خالويه(ت370هـ)، الحسين بن أحمد. 1934 م . مختصر في شواذ القراءات، اعتنى بنشره: برجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر.
- 59-القيسي(ت437هـ)، أبو محمد مكي بن أبي طالب. 1405 هـ . مشكل إعراب القرآن، ط2، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 60-الأخفش(ت215هـ)، أبو الحسن سعيد بن مسعدة. 1411 هـ - 1990 م. معاني القرآن للأخفش، ط1، تحقيق: هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 61-الفراء(ت207هـ)، أبو زكريا يحيى بن زياد. د.ت. معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، و محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- 62-النحاس(ت338هـ)، أحمد بن محمد. 1408هـ-1988م . معاني القرآن ، ط1، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 63-الزّجاج(ت311هـ)،أبو إسحاق إبراهيم بن محمد. 1408 هـ - 1988م. معاني القرآن وإعرابه، ط1، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.
- 64-ابن هشام(ت761هـ)، عبد الله جمال الدين. 1985م. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق.
- 65-العيني(ت855هـ)، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى. 1431هـ-2010م . المقاصد النّحوية في شرح شواهد الألفية، ط1، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة-مصر.
- 66-المبرد(ت285هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد. د.ت. المُقتضَبُ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، عالم الكتب، بيروت.

- 67-السَّهيلي(ت581هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. 1412هـ- 1992 م . نتائج الفكر في النَّحو، ط1, تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 68-المُجاشعي(ت479هـ)، أبو الحسن علي بن فضال. 1428هـ-2007م. النكت في القرآن الكريم، ط1, تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 69-القيسي(ت437هـ)، أبو محمد مكي بن أبي طالب. 1429 هـ - 2008 م . الهداية إلى بلوغ النهاية، ط1, تحقيق: مجموعة من الباحثين، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات.
- 70-السيوطي(ت911هـ)، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. د.ت. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- 71-النيسابوري(ت468هـ)، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي. 1415 هـ - 1994 م . الوسيط في تفسير القرآن المجيد، ط1, تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرة، وأحمد عبد الغني الجمل، وعبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.